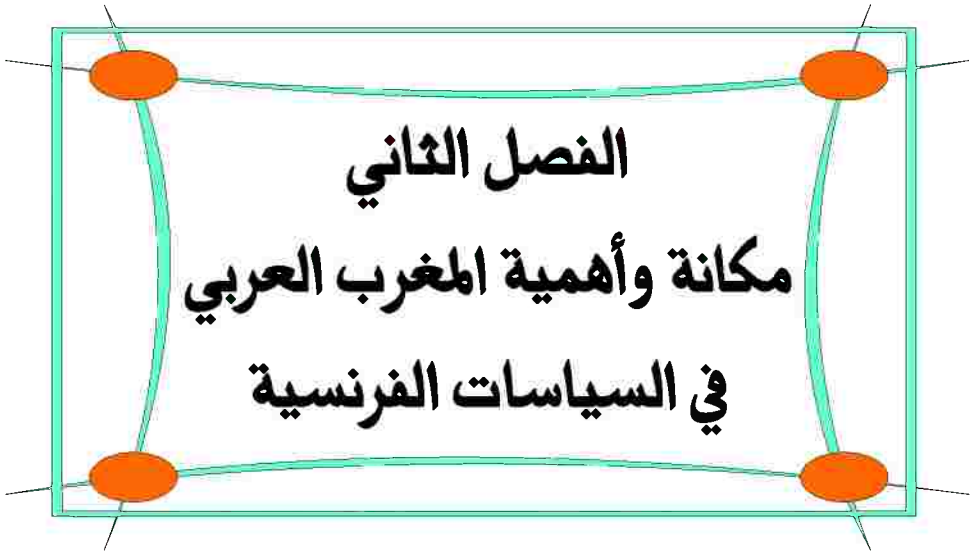
الفصل الثاني
مكانة وأهمية المغرب العربي
في السياسات الفرنسية

المبحث الأول
تحديد مفهوم المغرب العربي

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين و العرب ، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

1- توصف المنطقة بشمال بعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية ، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، الذي يربط بين ثلاثة قارات هي: افريقيا ، أوربا وآسيا[1]

هذه التسمية قديمة تعود الى الحقيقة الاستعمارية ، بحيث تجعل الموقع الجغرافي هو الأساس في التسمية نتيجة تجاوز دوله حيث نجده يتكون من: الأجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، بالإضافة إلى مصر، مع استثناء موريتانيا.

هذه التسمية والتي يفضلها الأوروبيون و الأمريكيون تنم عن سلخ دول المغرب العربي عن عروبتها وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية حيث الانتماء إلى القارة الإفريقية وبالتالي يتم إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي – لإسلامي.

1- Andrè Charles Julien, **L' Afrique du nord en marche** , Paris, gallimard, 1975,P23

2- كما أن تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

3- يطلق على المنطقة بلاد البربر على اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن الحقيقة أن البربر لم يسكنوا المنطقة كلها بل تمركزوا في بعض المناطق من الجزائر و المغرب و إلى حد ما بتونس ولم يكونوا هم السكان الأصليون كما تدل عليه الحفريات

فالرأي السائد أن البربر حولوا بالمنطقة عن طريقتين: الأولى الشمالية عبر البحر الأبيض المتوسط والثانية جنوبية عبر السودان.

ولكن أصل الكل من آسيا الغربية وبالتحديد من الجزيرة العربية و اليمن.

4- يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير وذلك لتمييزه عن دول المغرب الأقصى: المغرب حاليا، ودول المغرب الأوسط: الجزائر، المغرب الأدنى: تونس. حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغربية طبقا لقربها و بعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع، فان المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاثة (المغرب، الجزائر، تونس) كل من ليبيا وموريتانيا

5- يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإفريقي [الجزائر، تونس، المغرب] أيضا شرق المتوسط [سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، العراق].

يلاحظ أن هذه التسمية تستثني ليبيا وموريتانيا و تدخل مصر ضمن الشمال الإفريقي كما أنها تضم مجموعتين من الدول العربية؛ مجموعة الشمال الإفريقي ومجموعة شرق المتوسط.

هذه التسمية باستثنائها لليبيا وموريتانيا وضم مصر للشمال الإفريقي يمكن أن نستشف منها أنها محاولة لخدمة أمريكا وأوربا نتيجة موقف ليبيا من **قضية لوكربي**، وكذلك ضعف موريتانيا على الساحة الدولية، ومن جهة أخرى هي محاولة لجر بلدان المغرب العربي لفلك التطبيع مع إسرائيل نتيجة مكانة مصر في الأمة العربية و التي من خلالها يمكن السيطرة على المغرب العربي وجره لخدمة مصالح الدول الكبرى في المنطقة.[1]

1- نزيه الأيوبي ، جيران متباعدون، "العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا،" مجلة السياسة الدولية، ع.124 ، (مصر، القاهرة: افريل 1996) ص 125- 126

6- يطلق على المنطقة أو بالأحرى دولها ، بالدول المتوسطية غير أن هذا المصطلح يحمل في طياته تعريفين للدولة المتوسطية احدهما نتيجة للمعيار الجغرافي والثاني نتيجة للمعيار الاستراتيجي.

فإذا أخذنا المعيار الأول : المعيار الجغرافي فيمكن اعتبار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مع استثناء موريتانيا.

أما إذا أخذنا بالمعيار الثاني : الاستراتيجي، فيمكن أن تتشكل المنطقة من مجموعة الدول المرتبطة بالبحر المتوسط لها مصالح وأهداف مشتركة ومشاريع تعاون وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح والأهداف الاقتصادية أو سياسية تجعلها متوسطية فعليا وعمليا وليس مجرد انتماء جغرافي للمتوسط ، ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

أي بمعنى أن الدول المتوسطية المراد هنا هي التي تربطها مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة تجعل من المجموعة ترتبط ببعضها البعض بغض النظر عن الارتباط الجغرافي بالمتوسط حيث نجد أن المعيار الاستراتيجي هو الغالب.

بحيث تتحدد الدولة المتوسطية بمجموعة كيانات سياسية، قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة تربطها مصالح مشتركة.

7- غير أنه إذا تتبعنا العلاقات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، (فرنسا) فنجد أن فرنسا تتحدث خاصة عن مغرب عربي من ثلاث دول هي المغرب، الجزائر، تونس باعتبارها النواة الصلبة وفي المنطقة، بينما يمكن الإشارة موريتانيا فيما يسمى اتفاقية لومي، أما ليبيا فليس لها أثر في العلاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها تطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي والتي تظم في نظرها الدول الثلاثة فقط وهي المغرب، الجزائر، تونس[1].

أما بالنسبة إلى دراستنا فيمكن أن نتكلم عن مغرب عربي مكون من خمسة دول هي المغرب الجزائر، تونس ،المغرب، ليبيا، موريتانيا باعتبارها تشكل ما يسمى بالمغرب العربي الكبير المتواجد في شمال القارة الإفريقية والذي يحده شمالا البحر المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان وجنوبا السنغال والنيجر و التشاد.

حيث تشكل بلدانه الخمسة بالإضافة للقرب الجغرافي والتشابه في التضاريس والمناخ والنبات وكذلك يمثل سكانه وحدة

1- بدر كاناليس، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، (باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997)، ص 431.

بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك وطموحاتهم المستقبلية.

هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المصلحية، حيث تتنوع ثرواته الاقتصادية وتتفاوت إذ يمكن في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة عن طريق الوحدة والتي تعتبر مطلبا استراتيجيا لتحقيق وأهداف مشتركة اقتصادية وسياسية.

ونتيجة لما سبق نجد أن القوى العظمى تحاول دائما السيطرة على هذه المنطقة لما تزخر به من موارد طبيعية وفضاء استثماري وسوق استهلاكية وعليه نجدها تحاول إما أن تتعاون أو تخترقها أو تهيمن عليها وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قبل تفككه.

المبحث الثاني
الموقع الجيواستراتيجي للمغرب العربي

يأتي اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي كونه موقعاً استراتيجياً متميزاً، إذ يعتبر متفرقاً للقاء الشمال وجسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهو منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، فهو ذا بعد جيو استراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل المصالح الاقتصادية أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل الدول، مما دفعها خدمة لمصالحها والمحافظة عليها، إلى الاندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية، إذ من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.

ولقد ساندت أوربا الموحدة وعلى رأسها فرنسا المشروع المغاربي من أجل احتكار السوق المغاربية، ومن ثم السوق الإفريقية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن هذه الأخيرة قد أبدت اهتمامها المتزايد بالمنطقة في إطار العولمة الاقتصادية والسيطرة الأحادية على مختلف مناطق العالم.[1]

1- بدر كاناليس، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي، 1997) ص.33.

تعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع دول المغرب العربي، كما يعتبر المتورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاتها، ولذلك تم تطبيق نظام الأفضلية مع دول المغاربية عبر الاتفاقيات الأولى المبرمة بين الطرفين فرنسا دول المغرب العربي، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأخيرة المسائل الإقليمية والتجارية والسياسية والأمنية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة.

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوربا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم.فدول هذه المنطقة المكونة من تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء اتحاد دولي يسوده الرخاء الاقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بشتى أنواعها في أفق الألفية الثالثة.[1]

---

1 المرجع نفسه.ص35.

المبحث الثالث
مكانة و أهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية

يشكل الموقع الجغرافي للمغرب العربي، همزة وصل بين ضفتي المتوسط (أوربا وأفريقيا)، ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط ، ونقطة التقاء بين ثلاث قارات: آسيا ، أفريقيا ، أوربا.

هذه المنطقة شكلت مطامع الدول العظمى، تحاول دائماً إما السيطرة عليها ، أو اختراقها أو التعاون معها ، نظراً لما تزخر به من موارد طبيعية ، ويد عاملة ، وفضاء استثماري، وسوق استهلاكية.[1]

من هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي، والتي يمكن التطرق إليها عبر النقاط التالية:

- تعتبر منطقة المغرب العربي، همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية.
- إن 50 بالمائة من البترول المستهلك في أوربا الغربية والاتحاد السوفيتي يمر عبر المتوسط.

1- ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الاورو- متوسطية**، (المغرب، دار توبقال للنشر1997) ص 44.

- إن دول: إيطاليا، اليونان، سويسرا، النمسا تعتمد على 100 بالمائة من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط.
- تعتبر منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط، طريقاً بحرياً للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم.

من هنا تكمن أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية، إذ من يسيطر على منطقة المغرب العربي، يسيطر على البحر الأبيض المتوسط.

هذا ما جعل الدول العظمى تحاول أن يكون لها تواجد بالمنطقة، وهكذا نجد أن الاهتمام بالمنطقة كان من قبل الاتحاد السوفيتي سابقاً، بهدف نشر الإيديولوجية الشيوعية ومحاصرة النفوذ الأمريكي، والوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر منطقة المغرب العربي، منطقة صراع مع الاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة، وأن سواحل البحر الأبيض المتوسط تعتبر مراكز الانطلاق صوب الاتحاد السوفيتي وخط الدفاع الأخير عن أوربا الغربية.

كذلك تعتبر المنطقة، عمقاً استراتيجياً لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد، وبالتالي نسجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تحالف مع دول المغرب العربي، كدول محورية تخدم إستراتيجيتها المحتملة في إبعاد الاتحاد السوفيتي وأوربا، مقابل ضمان الأمن والاستقرار والاستثمار في المنطقة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي فإن منطقة المغرب العربي، تعتبرها فضاءاً أوربياً نتيجة للتقارب الجغرافي والموروث الاستعماري والاقتصاد التابع لدوله.

كما يشكل المغرب العربي سوقاً كبيرة واعدة بالنظر لعدد السكان والثروات الطبيعية، ويشكل خطراً على أوربا من ناحية الهجرة غير الشرعية[1]

تعد منطقة المغرب العربي، شريان اقتصاد البلدان الأوربية سواء من حيث اليد العاملة، أو من حيث الثروات الباطنية، فضلاً عن المنتجات الزراعية والثروة السمكية.

كما تعتبر منطقة المغرب العربي مخزوناً هاما من الثروات المعدنية والبترولية والغازية، التي تشكل مرتكزات للصناعات الأوربية. حيث قدرت الواردات الأوربية من الغاز الطبيعي بـ 100 مليار متر مكعب سنة 1990 وسوف تصل حسب التقديرات سنة 2020 إلى الضعف أي حوالي 200 مليار متر مكعب.

كما أن احتياطي الغاز الطبيعي يقدر بـ 42 بالمائة من الاحتياطات العالمية، و10 بالمائة من الاحتياطات العالمية الخاصة بالبترول، و60 بالمائة من الاحتياطات العالمية للفوسفات.

---

1 - المرجع نفسه، ص.48.

أما عن المبادلات التجارية، فتم معظمها مع الاتحاد الأوربي حوالي 70 بالمائة (تصدير واستيراد).

ولهذا تبقى منطقة المغرب العربي، ذات أهمية إستراتيجية خاصة للاتحاد الأوربي ولهذا ربطة مع دوله اتفاقيات، وتعاون منذ القدم، دعمتها منذ التسعينات باتفاقيات شراكة في إطار العلاقات الأورو- متوسطية.

المبحث الرابع
الخلفية التاريخية للمنظومة الأوروبية في المنطقة

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة؛ فقد تمكنت القوى الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الأوروبية. وقد استطاعت القوى الأوروبية أن تحافظ على مصالحها في القارة؛ فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، وسمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة، بل إن الدبلوماسية الأمريكية في تلك الفترة قامت على اعتبار القارة الأفريقية مسؤولية خاصة للأوروبيين مقابل اعتراف الدول الأوروبية بمسؤولية الولايات المتحدة الخاصة في أمريكا اللاتينية.

في أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية فيما أطلق عليه: «التكالب الاستعماري على أفريقيا» والذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية. وقد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر

الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي[1].

وفي أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعاً. ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التواجد الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين. ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، ولكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

وفي ظل النظام العالمي الجديد في التسعينيات نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوروبي والمغاربي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما؛ فقد وجدت الدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية أنها أصبحت

---

1 - حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998م)، ص ص 51 ـ 55.

في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل اليابان والصين وغيرهما ، كما يمكن القول أن الحدث الأساسي لأوروبا في المنطقة هو تكون الاتحاد الأوربي وذلك سنة 1957 بموجب اتفاقية روما ، وإنشاء أوروبا لصندوق أوروبي للتنمية FED والذي بموجبه تقدم أوروبا مساعدات للمستعمرات مالية وتقنية.